# عمل القول بين الإمكان والامتناع

**محيي الدين حمدي**

**جامعة صفاقس- تونس**

## تمهيد

أدى الوعي العميق لأهمّية الكلام في حياة الإنسان، فردا أو جماعة، إلى دراسته من جوانب عدّة لفهم خصائصه ووظائفه. وفي هذا السياق تتنزّل البحوث المتعلّقة بالأعمال اللّغويّة التي غدت ملتقى حقول معرفيّة مختلفة يسعى كلّ منها إلى إدراك الأعمال اللّغوية في الخطاب الذي يعنيه مثل السياسة والدين والأدب بمختلف فروعه.

وتتجلّى أعمال اللّغة نطقا وإنجازا وتأثيرا في المتلقي، في المفردة وفي العبارة الوجيزة مثل المسند والمسند إليه وفي الجملة الطويلة وفي ما يمكن أن نطلق عليه مصطلح نصّ سواء أكان نصّا أدبيّا أم غير ذلك.

وقد تشعّبت الآراء في مسألة الأفعال اللّغويّة، واختلف النظّار في الوظائف التي يمكن أن تسند إلى الأفعال أو الكلام مطلقا. وبلغ الاختلاف حدّ التناقض. وفضلا عن ذلك فبعض الباحثين – حتى الكبار – لا يثبتون على تصورّ واحد ويطوّرون آراءهم جزئيا، وأحيانا، كليا.

ويمكن لهذا البحث أن يعدّ محاولة للتفكير في أعمال الكلام ننزع فيها إلى تبنّي ما يبدو لنا مقنعا من المفاهيم في خضمّ الاختلاف والنقاش والمراجعة.

ومن وجه آخر فإنّ البحث يعتبر الكلام، على نحو مّا، نصّا أي نسيجا من اللّغة سواء أكان لفظة أم فقرة أم كتابا. والنصّ يمكن أن يكون أدبيّا أو غير أدبيّ.

ولم يعد خافيا أنّ النص الأدبي، بقطع النظر عن حجمه يتجاوز كونه منجزا لسانيا منغلقا على نفسه، وهو من جهة ملفوظه وأسلوبه ودلالاته المحتملة خطاب متأثّر بآخر مفترض وهو متّجه إلى آخر للتواصل معه والتأثير فيه، ولذلك نطمح إلى تناوله في السياق التداولي ( Contexte pragmatique) للكشف عن الغاية من توجيهه إلى المخاطب. وتعرّف هذه الغاية يقتضي البحث في عمل القول أو الأعمال اللّغوية ومقدار تحقّقها.

**1- عمل القول ممكنا**

ومن هذه الزاوية يعدّ النص[1] عملا من الأعمال اللغويّة القوليّة (Actes locutoires)، ومهاد الأعمال القوليّة هي السّيميائيات الأمريكية التي تقرّر أنّ الكلام هو فعل واقعي يؤثّر في المتلقي[2]. ويرجع الفضل في تأسيس السّيميائية التداولية الأمريكية إلى "ش.س بيرس" (C.S.Peirce) الفيلسوف الأمريكي الذي ركّز على العلامات الاختبارية على عكس "فردناند دي سوسير". وذهب إلى أنّ الإنسان يفكّر من خلال العلامات وقبله قال أرسطو إنّ الإنسان لا يفكّر إلاّ من خلال الصورة.

وقد امتزجت التداولية الأمريكية بمختلف فروعها بالوضعية المنطقية المرتبطة بحلقة "فيينا" وذلك بعد أن هاجر عدد من أتباعها إلى الولايات المتّحدة الأمريكية بين الحربين في القرن العشرين الميلادي[3]. وجذور هذه التداولية تتغرس في فلسفة "ديكارت" و"كانط" و"هيجل"[4]. ومن أهمّ مقولات التداولية مصطلح الخضّ (semiosis) وهي تعرّفه بأنّه السيرورة المؤدية إلى إنتاج دلالات وتداولها.

وقد اهتمّ الفيلسوف "فيتجنشتاين" (Wittgenstein) لمعنى الكلمة راغبا في الدفاع عن المعنى[5] باتباع ما يتصوّر أنّه نهج علمي. وعني كذلك باللّغة متداولة أي ممارسة جارية بين المتخاطبين. واللغة الطبيعية في فكره لا يمكن أن تشتغل إلاّ إذا وضحت حدود استعمالها.

وفي نطاق الفكر العلمي الوضعي والتداولي المترابط المتآزر في أوروبا وأمريكا ظهر الفيلسوف الانجليزي "أوستين" (Austin) موليا وجهه شطر أصناف التّلفّظ (L'énonciation)، وسياقاتها لمعرفة المعنى، وتوصّل إلى أنّ التلفّظ خارج عن نطاق الحكم بالصدق أو الخطأ. ولاحظ أنّ قول بعض الجمل لا يتضمّن أحيانا وصفا لما يفعله المتكلّم ولا إثباتا لأمر ما. ومثل هذه التراكيب التي تخرج عن الوصف والإثبات هي إنجاز للأمر المتكلّم فيه وتحقيق له. وصاغ استنتاجا ممّا رسخ لديه أطروحة أن القول يمكن أن يكون إنجازا لعمل (Agir) مثل: بعتك البضاعة، عاهدتك. ونصنع بهدي من ذلك مثلا دالا في الثقافة الإسلاميّة: أنتِ طالق ثلاثا.

ومن الصّواب أنّ فكرة عمل اللغة أو اللغة عمل قد شاعت في تداولية "بيرس" قبل "أوستين"، "وما نخلص إليه عقب هذا العرض هو أنّ المعطى التداولي لمشروع بيرس السيميائي يقوم أساسا على مقولة

الفعـــــل (Acte) ، حيث أنّ الحكمة التداوليّة لبيرس تقضي بأنّ الإنتاج الثلاثي للدلالة يتوجه نحو الفعل" [6].

وفي اللّغة العاملة (Le langage en acte) وفق مذهب "أوستين" تمييز بين أعمال الإثبات (Constatifs) وأعمال الإنجاز (Performatifs) فالأولى تكون إمّا خاطئة أو صادقة أمّا الثانية فهي تقوم بعمل (Action) فهي خارج مدار التقويم.

وقد عاد هذا الباحث إلى التمييز بين الأعمال باللغة بالتعديل لمّا تبيّن أنّ عمل الإنجاز لا يكون إنجازيا خالصا ولا واصفا محضا. ويجدر بهذا الصدد توضيح مفهوم العمل باللّغة في التداولية، فالمقوصود به أنّ الكلام فعل واقعي محسوس مُدرك بالنظر إلى أنّه يُطلق دلالة تؤثّر في المتلقّي[7].

ونحن نميل إلى أنّ فعل الإثبات أو الوصف لا يخلو من شحنة إنجازية، فعندما يصف المتكلّم في ملفوظه أمرا، ترغيبا فيه أو تنفيرا منه أو تعظيما أو تهوينا فإنّه لا يقصد إلى الإخبار المحايد وإنّما إلى إنجاز أمر حيّزه المتلقّي بواسطة التأثير فيه. وعمل الإثبات يجوز أن يكون إنجازيا ولذلك فلا معنى لربطه على نحو مطلق بقضية الصدق والكذب. وإذا كان الكلام في مجال نصّ أدبي فإنّه لا يجوز الذهاب إلى أنّ الأقوال فيه كاذبة أو مزعومة. فقصّة ما كلّ ما يقال فيها ماثل في كلامها وكلّ حكم على القصّة بالاختلاق والزعم والكذب مسقط من عالم خارج القصّة يراعي أمر الصدق والكذب أو الواقع والوهم. إنّ القصّة هي مقول الماثل في اللفظ. وكلّ ما يحدث فيها مشكّل بالكلام، فالقصّة هي مقول الممكن فقط لا الصدق أو الكذب.

ومن وجه آخر فإن تعرّف طبيعة القول من جهة مقدار الإثبات فيه والإنجاز ليس أمرا يسيرا لأنّه منوط بسياق التلفّظ الداخلي والخارجي ونوع المتلقّي وسياقه الثقافي والتاريخي. كما يتعلّق التعرّف بطبيعة الخطاب المقول وإن كان مباشرا صريحا أو مجازا. وقد أشار "سيرل" (Searle) إلى عسر الإمساك بالمقصود من العمل بالقول المجازي [8].

ويتّصل التمييز بين العمل الإنجازي والعمل الوصفي بالألسنة البشرية التي تختلف اختلافا بيّنا بسبب تنوّع خبرة البشر المودعة في ألسنتهم. ويبيّن التمعّن في بعض الخطابات امتناع إدراك المقصود فيها من الأعمال باللّغة وذلك لتوخّيها طرائق تعبير خاصّة جدّا. وسنوضّح ذلك بالاستناد إلى القرآن رغم أنّه ليس من مجال بحثنا هنا لبعده من الأدب. وذلك لا يمنع كونه خطابا يفيد في تدبّر أي خطاب كان. فالقرآن كثيرا ما يستعمل الزمن استعمالا فريدا لا يتقيّد بما يقنّنه النحاة لاستعمال الزمن ولذلك أثر قويّ في فهم الخطاب والذي نقصد إليه هنا هو تكلّم القرآن عن المستقبل بصيغة الماضي من ذلك: "أتى أمر الله" أي يأتي. و"كان الله غفورا رحيما" أي كان ويكون وهو كائن الآن" [9].

ولا ينفصل نوع العمل عن معتقدات المتكلّم الرّوحية فمن يثق في وليّ أو إمام أو قدوة روحيّة إذا سمع منه عملا لغويا حمله على محمل الإنجاز لثقته في قدرة إمامه على الإنجاز. وأمّا سامع العمل اللّغوي عينه إذا كان بعقلية أخرى، فإنّه يذهب به مذهب الوصف والتقرير ليس غير.

وفي مجال الأدب يتجلّى تعقّد المقصود من العمل عند الحديث عن المثل الحيواني وعند قراءة الأدب العجيب والغريب وفق رؤية القزويني أو التصوّر الغربي الحديث. ويصحّ الأمر نفسه في القصص الإغرابي.

ومن المعلوم أنّ الخطاب القصصي لا يقول كلّ شيء ويستعين على إنجاز كيانه بالصمت عن أمور كثيرة بوساطة طرائق متعدّدة. والصّمت هو غياب للقول عميق التأثير في المقول وتحديد طبيعته ودلالته. فحذف أعمال بالقول في سياق كلامي ما يدفع القارئ إلى الاجتهاد في تحديد الأعمال بالقول الغائبة.

ولعلّه يحسن بعد تبيان مصاعب التأويل، إثبات صنافة (typologie) "أوستين" للأعمال اللغوية:

– عمل القول (acte locutoire) وهو ينهض على فعل التلفّظ أو حدث التلفّظ في ذاته بما هو إنجاز للأصوات فيزيائيا في متوالية قولية. ويتضمّن عمل القول معنى، ضرورة [10].

وفي التداوليّة في الاتجاه الأنجلو سكسوني يُعدّ المعنى نوعا من الحدث. كما يحسب هذا المنحى الفكري "أنّ دراسة اللّغة هي جزء فرعي من نظريّة للحدث" [11].

- عمل الكلام المقصدي (acte illocutoire) وهو قوّة القول أو قيمته. وهذا الصنف الثاني مرتبط بالأوّل وهو عمل القول فيزيائيا. فعند النطق بالأوّل وفق قواعد اللغة النحوية والصرفيّة والمعجمية ينجز المتلفّظ عملا قوليا ثانيا من طبيعة مختلفة مثل الاستفسار والوعد والوعيد والأمر وغيرها. فالعمل المنجز بالقول هو قوة القول أو قيمته أو المقصود بالقول. ولئن كان المقصود بالقول جزءا من قوّة القول فإنّه لا يمتزج بها [12].

إنّ المعنى الصريح في عمل القول أي الواضح على السطح ترافقه ملفوظات معينة تتّجه به إلى دلالة أساس. والمقصود بالقول هو المهمّ في

الكلام وفق "أوستين" ويجب أن ينجز حسب مواضعة لسانية اجتماعية "وقد لاحظ أنّ الفلاسفة أهملوا ولزمن طويل دراسة البعد الغرضي الذي يتضمّنه فعل الكلام التلفظي" [13] وركّزوا على التلفظ في ذاته. والعقبة الكأداء هنا هي تعدّدّ معاني الكلام أو المقصود بالكلام. ويهتدى حسب "أوستين" إلى الغاية من القول بالمقام الذي جرى فيه التلفّظ.

- عمل التأثير بالقول (Acte perlocutoire) وحدّه الدقيق في التأثير الذي ينشأ من العمل المقصود بالقول في المخاطَب. وعمل التأثير بالقول يطول عواطف المتلقّي وفكره من ذلك: أنذر، أقنع، حثّ أحزن. ومن الجدير بالذكر أنّ مفهوم التأثير ملتبس عند "أوستين" إذ ليس من اليسير تعرّف المتلقّي مقصود التلفّظ. فيمكن لقائل أن يقول أمرا جادّا فيتلقّاه المخاطَب على أنّه مُزاح ولعب. ومن وجه آخر فإنّ تفريق "أوستين" بين عمل القول وعمل التأثير بالقول ملتبس. وإن مراتب عمل القول الثلاث يمكن أن تتشابك.

ومن باب آخر فليس صحيحا دائما أنّ عمل القول يتضمّن معنى واضحا تترتّب عليه قوّة قول أو مقصود بالقول منهما ينشأ تأثير بالقول في المتلقّي. فذلك يقبل نظريا أو عند وضع جمل بسيطة لتوضيح المفهوم، أمّا الخطاب الأدبي المعقد فأمره أعسر. وإنّ الخبرة المستفادة من التاريخ تظهر أنّ المتلقّي في سياق معيّن يمكن أن يتأثّر بكلام غامض وليس له معنى واضح محدّد، ويرجع ذلك إلى مقام التلفّظ والاستماع وتأثير الصوت الفيزيائي للتلفّظ. وهذا الذي قلنا ليس في حاجة إلى دفاع فهو يتجلّى في تأثّر الجمهور بخطاب زعيم سياسي أو قائد ديني. كما يظهر في تأثير الإعلام الحديث الموجّه إلى الجمهور لتكييف مشاعره ورؤاه ومواقفه. وإذا كان

الأمر بيّنا في التلفّظ الشفوي المسموع فإنّه مُدرَك كذلك في التلفّظ المحوّل إلى علامات كتابيّة. فالقارئ يمكنه أن يقبل على مطالعة نصّ ما بانفعال تقدير له أو تقديس مضمر في النفس بناء على أفكار لُقِّنها، وعُلمها عن ذلك النّص. ومن هذا الوجه وممّا له به علقة قريبة أو بعيدة يستبعد إقبال قارئ مّا على نصّ وهو " نقي" من أي مؤثر قبلي.

وعند التدقيق لا يمكن القبول بالتمييز بين كلام هو قول (Dire) فقط، وقول هو عمل (Faire) فقط. فما نرجّحه هو أنّ كلّ قول هو قول وعمل معا. ولا يظنّن متوهّم أنّ عمل التأثير بالقول فكرة نجمت في العصر الحديث فهي معروفة في علم الخطابة لدى يونان ولها محلّ متميّز عند علماء البيان والبلاغة العرب [14].

والفحص عن عمل التأثير بالقول يقود إلى أنّه من أعسر ما يمكن أن يدرس لتعلّق التأثير بمظاهر اللّسان وتشعّب معانيه في المعجم وفي سياق التركيب الوجيز والخطاب الطويل، وفي ضمير المتلفّظ وفي أذن السامع وبصر القارئ وانفعاله لما يسمع ويطالع. ومن الصّواب، في ما نحسب أن النظر في التأثير هو من جهة مّا نظر في غائب وطلب لباطن يمكن أن يثمر التدقيق فيه بتآزر معارف جمّة من علوم لسان وفلسفة ونفس وأدب وتاريخ وثقافة ومجتمع وسياسة واقتصاد. فكلّ ذلك يساعد على مقاربة القصد من القول، والتأثير منعقد بعض أمره للباطوس (Pathos) وهو يتّصل بعواطف السامع وانفعاله، ومنشد كذلك إلى الأيطوس (Ethos) ومن معانيه الهيئة التي يتجلّى بها المتكلّم لدى السامع[15].

والتأثير إذا حصل يمكن أن يقع بأي قول كان، وأحيانا بأي امتناع عن القول مثل بياض صفحة في رواية ونقاط التتابع وحذف أحداث معيّنة

من الحكاية. ومهما احتيط له بضبط القواعد فلا يمكن التحكّم فيه ولا توقّعه لأنّه واقع بين القول الظاهر المُعلن والخبيئ والنفس القائلة وتلك المستقبلة في مقامات تواصل لا حدّ لها. وليس المقام هو ظاهر المقام، فمن الجائز أن يكون المتلقّي في مقام ظاهر ونفسه تغوص به في مقام نفسي عميق لا حضور للعيان فيه. وإذن فليس المقام واحدا وإن بدت حسّيته واحدة. وليست الأشياء واحدة عند الناس وليس الموقف منها واحدا. فالخبرة مختلفة وعليها يبنى اختلاف الفهم والحكم والقبول والرفض والانصياع والخروج.

فالتأثير – إن وقع- منوط بالظاهر الذي يمكن تقنينه أو السعي إلى تقنين ما يقبل منه الضبط، وهو منوط أيضا بالباطن وهو أوساع بعدها أوساع لذلك تستحيل الإحاطة التامّة بها. وربّما كان العجز عن تقعيد قواعد التأثير غير خال من الفائدة. فلو أحكمت القواعد إحكاما تامّا لأمكن التحكّم المطلق في الإنسان والتأثير فيه على نحو يجعله آلة غير قادر على الاحتفاظ بإرادته إزاء المؤثرات. وحرية الإنسان، في بعض جوانبها في الاستجابة للتأثير أو الانفلات منه بإرادته.

لمّا كان النص ألفاظا يتّجه بها قائلها إلى متلقّ جاز اعتباره رسالة بين طرفين يريد أولّهما التأثير بها على الثاني. وكثير من أهل الفكر التداولي يقرّرون أنّ اللّغة حدث كأيّ حدث مادّي، ويبنون على ذلك أنّ بعض الأفعال تتّسم بقدرة إنجازيّة، فهي تتحوّل بمجرّد أن تلفظ إلى عمل. فهذه الأفعال تؤثّر في المخاطب فيستجيب لما تدعوه إليه.

## 2- عمل القول ممتنعا

ونحسب أنّ الإشارة في هذا الموضع إلى رأي التداولي اللساني "برّندونر" (Berrendonner) في مسالة العمل بالقول ملائمة لإغنائها بزاوية تفكير جديدة تخالف ما رسخ لدى "أوستين" من تمييز بين قول وصفي إثباتي وقول إنجازي. ويشير عنوان فصل أساس في كتاب "برّندونر" الموسوم بـــ"مبادئ التداولية اللّسانية"( Eléments de pragmatique linguistique) إلى رؤيته المعارضة لتصوّر "أوستين". والعنوان هو: "عندما يكون القول عدم إنجاز" (Quand dire, c'est ne rien faire) ومفهوم أنّ هذا العنوان يستحضر على سبيل المعارضة كتاب "أوستين": عندما يكون القول عملا (Quand dire c'est faire).

وقرّر صاحب هذه الرؤية المخالفة "أنّ التكلّم نقيض العمل" [16] وذلك أنّ العمل عنده هو حركة حسية يقوم بها عضوما من الجسد. أمّا الكلام فهو مجرد قول خلو من أي عمل أو فعل محسوس. وإنجاز المتكلّم الوحيد هو التلفظ بأصوات ودوال لتركيب مقول. وسلب صفة العمل عن الكلام أمر يجمع عليه عامّة الناس. والدوال التي ينطقها المتكلّم هي محض تشخيص (représentation) ولا تتّصف في ذاتها بأي صفة تداولية. وكلّ قيمة للعمل تنشأ عند هذا الباحث من اللّقاء المحقّق بالتلفظ بين القيمة الوصفية وبعض شروط السّياق الخاصّة. ولذلك فالعمل بالقول ليس متأصّلا في الدوال. والأفعال (Les verbes) التي يعتبرها غيره إنجازية، هو لا يعدّها إنجازية وهي في نظره لا تصلح لإنجاز العمل الذي تشير إليه وإنّما تصلح لعدم إنجازه، كما تصلح للحلول محلّه. فهي تنزل الكلام محلّ العمل[17].

فالقول:" أهديك قلما" إن هو إلاّ تلفظ بملفوظ يحلّ محلّ عمل الإهداء المحسوس الذي تعرف حقيقته في التواصل بين الناس في المجتمع. وهذا التلفظ هو معادل إشاري للشيء وليس هو الشيء في ذاته، وذلك أنّ فعل الإهداء، في الواقع، هو حركة محسوسة تحدث وليس مجرّد قول أو أصوات تنطق. ومدار الاختلاف بين الوجهين يكمن في أنّ الكلام أصوات والإنجاز حدث فعلي في الواقع. والكلام من مجال اللسان والإنجاز من مجال خارج اللّساني.

إنّ مقصد هذا الباحث من عرض أفكاره والاحتجاج لها هو التخلّي عن مفهوم قوّة القول أو المقصود بالقول (Le concept d'illocutoire). فعندما يقول متكلّم: "أنا أحييك" ويمد يده لك، في الآن نفسه، فإنّ الفعل "أحييك" هو فعل وصفي وإنجازي معا. والوصف فيه متعلّق بالتلفظ ونطق الأصوات أو الدوال. أمّا الإنجاز فيه فمتصل بالحركة الفعلية المحسوسة التي تقوم بها اليد عند تحيّة المتكلّم للمخاطب.

ومن وجه آخر فإنّ شرعية التعويض (أي تعويض القول للعمل المحسوس) يجب أن تدعمها مؤسسة رياضية أو قانونية أو اجتماعية أي غير لسانية. إذن فقدرة القول لا تكمن فيه هو بل في المؤسسة والمجتمع أي المواضعة الاجتماعية. فالمواضعة الاجتماعية هي التي تجيز للكلام أن يعوض – صوتيا وإشاريا– العمل أو الحدث.

ويلفت نظرنا تحفظ سارفوني (Cervoni) عن سعي "برّندونر" لإخراج أفعال الإنجاز من اللسان. وتجلّى هذا التحفظ في الاستفهام التالي:

كيف نجرّد جمل استفهام أو أمر من كلّ مقصود بالقول بدائي؟ وذهب بعد السؤال إلى أن المخاطب يدرك حسب قوانين الخطاب أنّ الجملة

الاستفهامية تعبّر عن فضول لدى المتكلّم، وجملة الأمر تعبّر عن حاجة لديه. والمخاطب يستنتج بفضل معرفته قوانين الخطاب أنّنا نسأله وأننا نتوجه إليه بطلب.

إنّ اللّسان البشري أصوات تواضعت عليها جماعة ما لتأدية مقاصد بالتواضع. فإذا تلقّى المتكلّم إليه سؤالا أدرك المقصد من خلال الأصوات التي استقرّ المقصود منها بالاتفاق في المؤسسة الثقافية و في المجتمع. فالمتلقي يفهم عند سماعه أصواتا معيّنة أنها استفهام أو أمر بما تعلّمه من طبيعة التركيب اللغوي في جماعته، و يفهم ما يجب عليه فعله بما تعلّمه في المؤسّسة الاجتماعية وفروعها اللسانية والثقافية.

فإذا أجاب عن سؤال أو نفذ أمرا فإنّه يحتكم في فعله إلى اللّسان وإلى التواضع في المؤسسة الاجتماعية معا. ومن العلاقة بينهما تنبع قوانين الخطاب. واللّسان نشأ في المؤسسة الاجتماعيّة ليعبّر عنها. والمجتمع يستعمل اللّسان لييسّر حياته. واللّسان إشاري وقائله وسامعه يربطانه بالتجربة الثقافية والاجتماعية. ومن هنا منبع قول الكلام وفهمه وتلقيه والاستجابة له وتنفيذه.

ولا يمكن للسان الطبيعي معزولا عن الخارج عنه أن يُفهم. فبين اللسان والحركة الفعلية تآزر في الأصل. فلمّا كثرت حاجات المجتمع الفعلية صار اللسان ينوب عن الحركة والفعل. فإذا سمع المقول له صيغة لفظية استحضر معها ما يجب فهمه منها وما يجب، تبعا لذلك، إنجازه.

إنّ الأقوال في ذاتها ليست إنجازية ولا تنجز عملا ولكنها من وجه آخر إنجازية وتنجز العمل بالاستناد إلى الخبرة الاجتماعية التي تعلم المكتسبون لها أنّ صيغة ما هي لمعنى معين ولعمل معيّن يجب إنجازه.

والبشر يحيون دائما في مجموعات فهمُ المقصود من الأقوال فيها يعدّ شرطا لتواصلها ولحياتها.

فلو كانت للأقوال قوّة عمل في ذاتها لفهم المخاطب كلام متكلّم بلسان لا يعرفه ونفّذ المطلوب فيه. ولا بدّ من تآزر اللسان المحض (الأقوال) والمؤسسة الاجتماعية التي ينتسب فيها المتكلّم والمتكلّم إليه. وهما ضرورة متعاونان.

إنّ المتكلّم إليه بمعرفته قوانين الخطاب في جماعته البشريّة يحتكم، عندما يستمع إلى كلام، إلى قوانين الخطاب الراسخة في ذهنه ويميّز بين قول هو استفسار وقول هو أمر، فيجيب عن السؤال أو ينجز المطلوب في الكلام. وهو لا يفكّر في قوانين الخطاب لأنّها من الرسوخ في ذهنه بمكان يجعل عملية فهمه الأقوال كأنّها آلية أو غير واعية.

ولكون المتكلّم إليه يتعامل مع الأقوال على النحو الذي ذكرنا فإنّه يتوهّم أن الأقوال التي يمكن أن ينجزها بالاحتكام إلى قوانين الخطاب النابعة من التفاعل بين اللسان والخبرة الاجتماعية، هي في ذاتها أفعال إنجازية أي أنّها إنجازية من جهة أنّها لسان. وهو يتوهّم لأنّه لا يستحضر أن الأقوال من اللّسان، وأنّ الإنجاز من عالم الحركة والحدث والواقع أي العالم غير اللساني. وارتباط الأقوال بالإنجاز لا يلغي أن الأقوال لسان وأنّ الحدث غير اللسان. فما ينجز هو ما تواضع المجتمع على إنجازه عند سماع أقوال معيّنة.

وأمر المتكلّم لا يختلف عن المخاطب فهو يتوهّم أنّ أقوالا ما للسؤال أو للطلب أي للإنجاز لأنّه تعلّم في جماعته البشرية قوانين خطاب مشتقة من الوظيفة المسندة، تواضعا اجتماعيا، إلى اللّسان. فالمتكلّم يتلّفظ بأقوال

للإنجاز لأنّه تعلّم في المؤسسة الاجتماعية قوانين خطاب تقرن بين أقوال معيّنة وهي لسانية، وأفعال تنجز عند سماع تلك الأقوال وهي خارج اللّسان.

إنّ تلازم بعض الأقوال والإنجاز وتكرّر ذلك ورسوخه كلّها توهم أنّ قولا ما إنجازي في ذاته وتحجب حقيقة بسيطة وهي أنّ القول قول وأنّ العمل عمل وأنّ ارتباطهما للضرورة التواصلية لا يحوّل طبيعة اللّسان ولا طبيعة العمل. وليس في ما ذهبنا إليه وأيّدنا به "برّندونر" استنقاص لسارفوني وإنّما وضع للأمور في مواضعها العلميّة. وعدم التمعّن العلمي في اللسان قاد كثيرين إلى رؤى فلسفية ذاتية عن فاعلية الكلام في ذاته وتأثيره في مجرى الأمور. وهذه الأفكار أثيرة لدى أصحابها وليس من اليسير عليهم التخلّي عن الطاقة الإنجازية السحرية للكلام. إنّ الكلام ينجز بالتواضع أي بالربط بين اللسان والمجتمع. ولِمَا قدّمنا لا نؤيد تحفظ "سارفوني" واعتقاده وإن لم يكن صريحا في إنجازية بعض الأقوال. إنّ القول الانجازي هو قول إنجازيته في اقترانه بحدث وفق المواضعة. فالفعل الانجازي هو – على وجه الحقيقة– فعل غير إنجازي.

وقد تناول بول ريكور (Paul Ricoeur) القول من وجهة فلسفية فبيّن أنّ الكلام من وجوه جهاد الإنسان في الحياة فهو إذ يتكلّم ينجز، دون شكّ، شيئا، وما ينجزه هو أمر غير الفعل الماديّ. وللكلام وظيفة نفسيّة فهو عندما يدور بين العمّال في المصانع الحديثة يسلّيهم ويخفّف من وطأة العمل ورتابته ويزيد القدرة على الإنتاج. وبالقول يُنقد العمل. والمرء عندما يتكلّم يخرج من ضبابية البهيميّة، ويكتسب معنى لأنّه عندما يتحدّث يحكي عن نفسه أيضا. والقول الموجّه إلى آخر يقتضي ردّا أو نتيجة وهو "القول الذي

يؤثّر"، وهو يؤثّر لأنّه يسبق الفعل ويحضّ عليه. ولكنّ القول قول فهو في ذاته لا ينجز فعلا، إنّه "يجعل الغير يفعل"[18]، أو هو يحرّك فاعلا لإنجاز فعـــل.

ولئن كانت فكرة عمل القول شائعة ومغرية لما تسنده للكلام من طاقة فعل وإحداث فإنّها لقيت اعتراضا. فالتأثير الذي يراد للقول أن يحدثه بناء على المتضمَّن في الدوال ليس صلبا لتأبّي المعنى المقصود في أحيان كثيرة عن التجلّي التام. يضاف إلى ذلك أنّ الاعتقاد في عمل القول يناقض أمرا بدهيا وهو أنّ الكلام غير العمل.

**خاتمة**

صار من المسلّم به، تقريبا، أنّ النصّ يضطلع بمهمّة أساس هي التواصل، وبهذا المعنى هو خطاب، قصر أو طال، تقوله ذات متكلّمة قاصدة به ذاتا متلقية من أجل التأثير فيها وحملها على الاعتقاد في ما تريد وفعل ما ترغب فيه، ومعنى ذلك أنّ النص خرج من إطار النظرة التي عدّته بناء معزولا منغلقا على نفسه.

والتأثير مردّه عند القائلين به إلى قدرة اللّغة على العمل والفعل. وقد انطلقت الأفكار المتعلّقة بعمل القول، في إطار التواصل، بكتابات بيرس واغتنت لاحقا بما أضافه أوستين ومختلف مراجعاته لأفكاره الشخصية. والمنتهى بعد تصنيف الأقوال والأفعال، هو أنّ الأقوال تصاغ وترسل متضمّنة معنى يُقصد به المرسل إليه ليتدبّره ويفهمه على وجهه الصحيح ويعمل بمقتضاه والأمثلة المقدّمة دليلا على سداد هذا التصوّر في النظر إلى اللّسان والإنسان كثيرة. ويكاد هذا المنزع يفضي إلى أنّ المرسل إليه

مضطر إلى التنفيذ عند بلوغ كلام بعينه إليه، وذلك ربّما أوحى بأنّ المرسل أهمّ من المرسل إليه وأنّ اللّسان يمتلك طاقة تحكّم وفعل سحريّة.

ومن المنطقي أنّ الآراء مهما كانت وجيهة يُمكن أن تدفع إلى النقد والقبول والرفض لإغناء الموضوع المختلف فيه. ولهذا نوقش تصنيف الأفعال وعلاقتها بالوصف والعمل. ودحضت الفكرة الأساس القائلة بعمل اللّسان أو اللّغة بطاقة ذاتية للأقوال أي أنّ بعض الأفعال ذات قدرة إنجازيّة. فهي بمجرّد أن تلفظ تتحوّل إلى عمل، وهي تؤثّر في متلقّيها فيستجيب لما تدعوه إليه. وليس من شكّ في أنّ القول يؤثّر نفسيا ويحرّك الهمم للإنجاز فتنجز عندما تتوفّر عوامل موضوعيّة. ولكنّه، في ذاته، لا يعمل، واقتران العمل بالقول ربّما أخفى، عند عدم التمعّن، أنّ العمل وقع بقوّة أخرى. وأنّ التزامن بين القوّة الأخرى العاملة الفاعلة والقول يغري ويوهم بأنّه إنجازيّ في ذاته. وإن لم يراع التمييز بدقّة لا يبقى من داع للتفريق في اللّسان بين القول، وهو قول، والعمل وهو عمل.

**الهوامش:**

[1] أنظر عن النصّ، محمّد بن عيّاد، مسالك التأويل السيميائي، كليّة الآداب والعلوم الإنسانية بصفاقس، وحدة البحث في المناهج التأويليّة، 2009، الفصل الثالث: لذّة الاكتشاف، تمهيد: فعل القراءة، ص 61.

وأنظر : ربيعة العربي، **الحدّ بين النصّ والخطاب**، ضمن، **علامات**، العدد 33، المدينة الجديدة – مكناس، المغرب، ص ص 40-41.

[2] أنظر عن علاقة الكلام بالآخر الذي يتلقاه:

Frédéric François, préface, in, Doris de Arouda Carneiro da Cunha, discours rapporté et circulation de la parole, (bibliothèque des cahiers de l'institut de linguistique de Louvan), Peeters, Louvan-La- Neuve, 1992, p.5.

[3] أنظر عن العلاقة بين تداولية بيرس وحلقة فيينا: سالم يفوت، فلسفة العلم المعاصرة ومفهومها للواقع، الطبعة الأولى، دار الطليعة، بيـروت، 1986، القسم الأوّل: في العلوم الفيزيائية، الفصل الثالث: التصوّرات الوضعية للواقع، ص .109

[4] أنظر عن فكر ديكارت و كانط، وهيجل: ألان تورين، نقد الحداثة، ترجمة: أنور مغيث: (المشروع القومي للترجمة)، المجلس الأعلى للثقافة- 38) [د.م]، 1997، الجزء الأوّل، الحداثة المنتصرة، الفصل الثاني: النفس والحق الطبيـــعي: ص 71، 74.

وعن "هيجل" أنظر نفس المرجع، الفصل الثالث: ص 114.

[5] أنظر: سعيد بنكراد، **سياق الجملة وسياقات النصّ: الفهم والتأويل**، ضمن علامات، العدد 33، مرجع سابق، ص ص 5-7.

[6] هواري بلقندوز: **مدخل إلى السيميائيات التداولية: إسهامات بيرس وشارل موريس، السيمياء والنص الأدبي**، محاضرات الملتقى الثالث، 19-20 أفريل 2004، جامعة محمد خيضر، قسم الأدب العربيّ، كلية الآداب والعلوم الاجتماعية والإنسانيّة، منشورات الجامعة، بسكرة، الكتاب الثالث، ص 115.

ملاحظة: الاتجاه نحو العمل عند بيرس هو أنّ الفكرة التي نتصوّر بها الأشياء هي الآثار التي نعتقد في إمكانها انطلاقا من الأشياء.

[7] المرجع نفسه، ص 111.

[8] John R. Searle, sens et expression, études de théorie des actes de langage, traduction et préface par Joëlle Proust, les éditions de minuit, Paris, 1992, chapitre 2, pp. 71-100.

وأنظر عن تعقد العمل اللّغوي: محمّد بن محمّد الخبو، عمل لغوي، ضمن، معجم السرديات، تأليف جماعي، إشراف محمد القاضي، الرابطة الدوليّة للناشرين المستقلين، الطبعة الأولى، 2010.

[9] أنظر عن هذا الاستعمال الفذ للزمن في القرآن: أبو منصور الثعالبي، فقه اللّغة وسرّ العربيّة، تحقيق مصطفى السّقا [ومن معه]، الطبعة الأولى، مطبعة الحلبي بمصر، 1938، ص، 340.

[10] تناول الدكتور محمد الخبو الأعمال بالقول في مواضع عدّة من أطروحته، الخطاب القصصي في الرواية العربيّة المعاصرة، جامعة صفاقس، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، 2003، تمهيد نظري: مسألة الخطاب والخطاب القصصي، ص 32.

[11] قويدر شنان: **التداولية في الفكر الأنجلوسكسوني: المنشأ الفلسفي والمآل اللساني،** ضمن مجلة اللغة والأدب، العدد 17، ملتقى علم النصّ، جامعة الجزائر، جانفي 2006، ص 15.

[12] John R. Searle, sens et expression, op. cit, p,41

[13] نصيرة غماري، **نظرية أفعال الكلام عند أوستين،** ضمن، مجلة، اللغة والأدب، مرجع سابق، ص 85.

[14] ورد عند التوحيدي:" وكذلك البلاغة التي قد علم صاحبها وطالبها ما ينتهي إليه ويقف عليه من تنميق لفظ، وتزويق عرض، وتغطية مكشوف، وتعمية معروف وإحضار بيّنة، وإظهار بصيرة، واختصار باب، وتقليل ناب، وتسكين مارد، وهداية متحيّر، وإرشاد متسكّع، وإقامة حجّة، وإنارة برهان، واستفادة مزيد". أنظر كتابه، المقابسات، (حققه وقدّمه محمد توفيق حسن)، الطبعة الثانية، دار الآداب، 1989، ص ص 59-60.

[15] أنظر عن الأيطوس والباطوس، حاتم عبيد، في تحليل الخطاب، الطبعة الأولى، كلية الآداب والعلوم الإنسانية بصفاقس 2005، (فريق بحث تحليل الخطاب)، الفصل الثاني: مدخل إلى الأيطوس: رهان المعنى من خلال تشكّل صورة الذات في الخطاب، ص 101.

[16] Jean Cervoni, l'énonciation, Linguistique nouvelle, Puf, 1987, chapitre V, Linguistique et pragmatique, B/Le point de vue d'A. Berrendonner, p. 124

[17] Ibid, p. 124

[18] Paul Ricoeur, Histoire et vérité, Points ; essais, éditions du Seuil, France, 2001, deuxième partie : Vérités dans l'action historique, P. 246.